

# تَطْرِيزُ

الشيخ صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

حفظه الله تعالى

على

## فضائل الصحابة



## وما يجب علينا في حقهم

للعلامة محمد بن محمد بن محمد الخانجي البوسنوي الحنفي

رحمه الله تعالى

النسخة الإلكترونية (١)

الشيخ لم يراجع التفريع

بالتنسيق مع موقع: <http://www.j-eman.com>

<http://www.atafreegh.com/>

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ..

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّنَا، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.  
أَمَّا بَعْدُ..

فهذا الدرس (السابع عشر) من برنامج الدرس الواحد العاشر، والكتاب المقرؤ فيه هو: (فضل الصحابة) للعلامة الخانجي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وقبل الشروع في إقرائه لأبْدُ مِنْ ذِكْرِ مُقَدِّمَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ:

المقدمة الأولى: التعريف بالمصنّف، وتَنْتَظِمُ فِي ثَلَاثَةِ مَقَاوِدَ:

المقصد الأول: جَرُّ نَسَبِهِ، هو الشيخ العلامة محمد بن محمد بن محمد الخانجي البوسني

الحنفي.

المقصد الثاني: تاريخ مولده، ولد في الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين بعد

الثلثمائة والألف (١٣٢٣).

المقصد الثالث: تاريخ وفاته، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي السَّابِعِ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ

وَالْأَلْفِ (١٣٦٣) وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ تِسْعَ وَثَلَاثُونَ سَنَةً وَبِضْعَةَ أَشْهُرٍ فَلَمْ تَكْمَلْ لَهُ الْأَرْبَعِينَ مَعَ مَا شَهَرَ مِنْ

نبوغه في العلم رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً.

المقدمة الثانية: التعريف بالمصنّف، وتَنْتَظِمُ فِي ثَلَاثَةِ مَقَاوِدَ أَيْضًا:

المقصد الأول: تحقيق عنوانه: حمل هذا الكتاب اسمًا مثنى على نسخته الخطية، هو الذي سماه به

مصنّفه، وهو «فضائل الصحابة وما يجب علينا في حقهم رَحِمَهُ اللَّهُ».

المقصد الثاني: بيان موضوعه، موضوع هذه الرسالة الإعراب عن المقام الحميد لأصحاب النبي ﷺ

والتحذير من ذكرهم بما لا يليق.

المقصد الثالث: توضيح منهجه، جعل المصنّف رسالته مرتبةً في أربعة فصول:

الفصل الأول: في تعريف الصحابي وغير ذلك.

والفصل الثاني: في بيان عدالتهم وفضلهم.

والفصل الثالث: في الدليل العقلي على أن ذكرهم بما لا يليق منهي عنه.

والفصل الرابع: في الدليل النقلي على أن ذكرهم بما لا يليق منهي عنه.

ثم أتبع هذه الفصول الأربعة بخاتمة في وجوب الكف عن ذكرهم إلا بخير.

وحفلت رسالته مع وجازتها بكثير من الأدلة، مع العناية بالذب عن بعض من تُعرّض له من الصحابة

كمعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رَحِمَهُمُ اللَّهُ.



قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي زكى أصحاب رسوله في كتابه ومنع عن سبهم وذكرهم بغير الخير، وفضلهم على سائر الأمم، فطوبى لمن كف عن ذلك فقد اتبع الطريق الأقوم. والصلاة والسلام على رسوله محمد هادي الناس بهديه وعلى آله وصحبه الذين تسنّموا ذرى الحق بإتباع أمره ونهيه.

ونشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وأن الصحابة عدول وخير المتمسكين بالدين والمبتعدين عن الفسق واتباع الهوى، شهادة لا يتلفظ بها مؤمن إلا نال الرتبة العالية عند ربه، ونعوذ بالله عن الخوض في أعراض أنصار النبي ﷺ، فإن ذلك أقوى سبب لغضب الله ومقتته. وبعد..

فهذه رسالة دعاني إلى جمعها مباحثة فيما سبق مع الإخوان في الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فجرى على لسان بعضهم، توفي هذا البعض رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وإيانا بمنه وكرمه، في بعض الصحابة ما لا أظنه لائقاً بمسلم يتبع هدي نبيه ويتخذ الرسول أسوة وقدوة، فجمعت هذه الرسالة من أقوال كبار علماء الأمة، وقسمتها إلى فصول نسأل الله أن يهدينا إلى الحق وأن يثبت قلوبنا عليه إنه جواد كريم.

قوله رَحِمَهُ اللهُ: (الذين تسنّموا ذرى الحق)، أي صعدوا أعلاه، فالتسنم هو الصعود، والذرى جمع ذروة بكسر الهمزة وتشديد الذال وتفتح وتضم أيضاً وهي أعلى الشيء.

## الفصل الأول

### في تعريف الصحابي وغير ذلك

أصح الأقوال في تعريف الصحابي ما اعتمده البخاري وشيخه أحمد ابن حنبل رحمهما الله ومن تبعهما، وهو أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام سواء لقيه وطالت مجالسته له أو قصرت، روى أو لم يرو، غزا معه أو لم يغز، وسواء من رآه رؤية ولم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج من التعريف من لقيه كافراً أو مؤمناً بغيره، ويدخل كل مكلف من الجن والإنس، وخرج من ارتد ومات على رده كعبيد الله بن جحش كان زوج أم حبيبة ؓ وعبد الله بن خطل وغيرهما، ودخل من ارتد وعاد سواء اجتمع بعد ذلك مع النبي ﷺ مرة أخرى أو لا، وعددهم كبير جداً.

عن أبي زرعة الرازي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية، فكيف بغير من روى.

وثبت عن الثوري رَحِمَهُ اللهُ فيما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح إليه قال: من قدم علياً على عثمان فقد أزرى على اثني عشر ألف مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: وذلك بعد النبي ﷺ باثني عشر عاماً، بعد أن مات في خلافة أبي بكر في الردة والفتوح الكثير من لم يضبط أسماؤهم، ثم مات في خلافة عمر في الفتوح وفي الطاعون العام والعمواس، وغير ذلك من لا يحصى كثرة، وكلهم ماتوا إلى سنة عشر ومائة، وتحقق قوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه: «أرأيتم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها اليوم أحد»، رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، زاد مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر، وآخر الصحابة وفاة أبو الطفيل عامر بن واثلة ؓ توفي سنة مائة من الهجرة باتفاق العلماء، واتفقوا أنه آخر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وفاته ذكره النووي رَحِمَهُ اللهُ.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في هذا الفصل تعريف الصحابي ومسائل أخرى تتعلق بذلك.

فذكر أن أصح الأقوال في تعريف الصحابي ما اعتمده البخاري وشيخه أحمد ابن حنبل رحمهما الله تعالى ومن تبعهما من أهل التحقيق، وهو أن الذي يعد صحابياً شرعاً هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فلا بد من اجتماع ثلاثة شروط.

أولها: أن يلقى ذلك المسمى فيهم النبي ﷺ، واللقبي يعم من رآه من قريب أو رآه من بعيد، أو رآه بعينه الباصرة أو لم يره لعماه، فإن اللقاء أوسع من مجرد الرؤية.

والثاني: أن يكون حال لقياه مؤمناً به.

والشرط الثالث: أن يموت على الإسلام، فلو قدر أنه لقيه مؤمناً ثم ارتد فمات على غيره خرج من اسم الصحبة، لا فرق في ذلك بين من طالت مجالسته وصحبته ومن قصرت ومن غزا معه ومن لم يغز معه، ومن كان معه في المدينة أو وافقه في حجة الوداع فقط ولم يصحبه بعد.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى أنواعاً ممن يخرج من هذا الحد المتقدم، فذكر أنه (يخرج من التعريف من لقيه كافراً أو مؤمناً بغيره غير مؤمن به)، كمؤمن بموسى ؑ وهم اليهود، أو مؤمن بعيسى ؑ وهم

النصارى، من غير إيمان به ﷺ، فهذا لا يكون صحابياً.

ثم قال: **(ويدخل كل مكلف من الجن والإنس)**، أي يدخل كل عبد من الجن والإنس وقع له ذلك، فكما أن في الإنس صحابة، فإن في الجن صحابة، وقد أدخل ابن حجر ﷺ في الإصابة عدداً منهم ممن روي في الأحاديث والآثار أنه صحب النبي ﷺ وأفردهم بالتأليف جماعة ألفوا «مسند الجن»، منهم يوسف بن عبد الهادي المعروف بابن المبرد بفتح الميم وكسرهما أيضاً، ومنهم محمد بن محمد المعروف بمرتضى الزبيدي، ومنهم أحمد الصديق الغماري.

ثم ذكر أنه يخرج من ذلك أيضاً من ارتد ومات على رده، ومثل له بعبيد الله بن حجش الذي يذكر أنه تنصّر في الحبشة، ولم يثبت الخبر المروي في ذلك، ومنهم عبد الله بن خطل وردته في «الصحيحين».

ثم قال: **(ودخل من ارتد وعاد)**، كالأشعث بن قيس وغيره ممن ارتد بعد وفاة النبي ﷺ ثم رجعوا إلى الإسلام، سواء اجتمع بعد ذلك مع النبي ﷺ مرة أخرى أو لا، لكن رجع إلى دين الإسلام فمات عليه. ثم ذكر أن عددهم كبير جداً، ونقل عن أبي زرعة الرازي عددهم بمائة ألف، وجاء عن أبي زرعة الرازي أيضاً أنه قال: حج مع النبي ﷺ مائة وأربعون.

ثم ذكر أنه ثبت عن الثوري فيما أخرجه الخطيب بسند صحيح أنه قال: **(من قدم علياً عثمان فقد أزرى علياً اثني عشر ألفاً مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض)**، وهذا العدد الكبير كان باقياً بعد مدة طويلة هي المدة التي حصل فيها الاختلاف بين المسلمين، فكيف بمن مات قبل ذلك مع أبي بكر وعمر ﷺ، ولا سيما من كان في أيام الفتوح وحروب الردة، ومن مات في الطاعون العام والعمواس أي طاعون عمواس في السنة الثامنة عشر، الذي مات فيه جماعة من كبار الصحابة من أشهرهم معاذ بن جبل ﷺ، وكان ذلك في الشام.

ثم ذكر أن أصحاب النبي ﷺ كلهم ماتوا إلى السنة عشر ومائة، فلم يزل قرنهم يتصرر فرداً فرداً وفذاً فذاً حتى كان آخرهم موتاً عامراً بن وائلة فقد توفي سنة عشر ومائة من الهجرة باتفاق العلماء، وسقط من الكتاب ذكر العشر، ويدل على سقوطه أن المصنف قال: أولاً وكلهم ماتوا إلى سنة عشر ومائة، فهو يرى أن أبا الطفيل آخر الصحابة مات سنة عشر ومائة، وليس سنة مائة، وإنما سقط ذلك من قلمه، فظن أنه يقول ذلك، بل هو على القول المشهور أن آخر الصحابة موتاً هو أبو الطفيل عامر بن وائلة ﷺ، إلى ذلك أشار البدوي في عمود النسب إذ قال:

آخر من مات من الأصحاب له أبو الطفيل عامر بن وائلة.

## الفصل الثاني

## في عدالتهم وفضلهم

اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة، وعدالتهم معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال في «المختار»: وسطاً أي عدلاً، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦٤] [الأفصاح]، وقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُبْغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [٨] [الحشر]، إلى قوله: ﴿إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [١٠] [الحشر]، ووردت في ذلك أحاديث كثيرة، منها في الصحيحين: «والذي نفسي بيده لو أنفق أحد [كم] مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»، وروي وتواتر عن النبي ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»، وقال باز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله ﷻ»، وروي: «إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين»، رواه البزار بسند رجاله موثقون. وعن سفيان يقول في قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩]، قال: هم أصحاب محمد ﷺ.

وروى ابن القاسم عن مالك أنه سمعه يقول: لما دخل أصحاب رسول الله ﷺ الشام نظر إليهم رجل من أهل الكتاب فقال: ما كان أصحاب عيسى بن مريم عليه السلام الذين قطعوا على المناشير وصلبوا على الخشب بأشد اجتهاداً من هؤلاء. وروي: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

وقال ابن حزم رحمه الله: الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعاً، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [١١] [الأنبياء]، فثبت أن الجميع من أهل الجنة، وأنه لا يدخل أحد منهم النار، والجمهور يقولون بالتعميم في الآية وهو المعتمد، والصحابة هم الموصوفون بقوله تعالى: ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وبقوله: ﴿رُكْعًا سُجَّدًا﴾، وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، هكذا ذكر ابن حجر رحمه الله، فمن عدله الله ونزهه وطهره ووعده الجنة واختاره لا يحتاج إلى تعديل غيره وتنزيهه، ولو لم يكن ذلك لكانت أفعالهم شاهدة لهم بذلك. ومن بلغه حديث ماعز بن مالك رحمه الله كفاه دليلاً على فضل عصاتهم وحرصهم بإقامة ما حده الله ﷻ، وأكبر الزهاد والعباد المتقين لا يبلغ درجة أحدهم ولو كان عاصياً، فإن ذلتهم من غلبة الشهوة وحين الذهول سرق أحدهم شيئاً فجاء إلى النبي ﷺ ليقطع يده، فلما قطعها حمد الله وقال: أردت أن تدخليني الناس فاستخلصت منك، أو كلاماً مثله.

فانظر إلى قوة الإيمان وفضل رؤية النبي ﷺ، فإن الرسول ﷺ كالشمس تنشر أشعتها على الناظرين، وناظروهم مثل القمر يقبل الضوء من الشمس فينشره على الأرض، هكذا الصحابة ﷺ يبلغون إلينا بواسطتهم نور الإيمان فهم النجوم في الهداية، وكما أن المسافرين في الليلة الليلية يهتدون بالنجوم



ويستتيرون بالقمر هكذا نحن نستنير بإيمانهم ونهتدي بهم، وبأيهم اقتدى الرجل اهتدى وفاز.  
وكان الأعرابي الجاهل الذي لا يعرف شيئاً من الأدب يجيء إلى النبي ﷺ فيراه مرة، فيرجع وهو وعاء العلم، ومثل الأدب ببركة رؤية من لولا لم تكن الدنيا والآخرة.  
اللهم لا تحرمنا شفاعه نبيك واجمعنا مع أصحابه في جنتك آمين.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في الفصل الثاني عدالة الصحابة وفضلهم، والمراد بعدالتهم ثبوت صلاحهم، فإن العدالة متعلقها الطاعة.

فإذا قيل: فلان عدل، أي صالح مطيع.

وقد دل على عدالة الصحابة جميعاً ثلاثة أدلة ذكرها المصنف:

أحدها القرآن الكريم، وذكر طائفة من الآيات الدالة على ذلك كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، فإن أولى من تتناوله هذه الآية هم الذين نزلت والنبي ﷺ بين أظهرهم، فهم مقدموا الناس في ذلك، وكقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، أي عدلاً خياراً، إلى غير ذلك من الآي التي أوردها المصنف.

والدليل الثاني السنة النبوية، فقد صح عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة، في فضلهم إجمالاً وتفصيلاً أفردت بالتصنيف في تأليف من أجمعها كتاب «فضائل الصحابة» لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى طرفاً من تلك الأدلة، كقوله ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذين يلبونهم»، فشهد للمصاحبين له الكائنين معه بأنهم خير القرون، مما يقتضي عدالتهم وفضلهم على جميع من بعدهم.  
وذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في هذه الأحاديث تسمُّحاً أحاديث ضعافاً بعد الأحاديث الصحاح، وهذه من طرائق التصنيف عند أهل السنة والجماعة في عقائدهم، فإنهم يخرجون ما يجري مجرى الاعتضاد بعد إخراج ما يجري مجرى الاعتماد، فيقدمون في أول الباب ما يكون معتمداً عليه مسلماً به، ثم قد يتوسعون فيذكرون بعد ذلك ما يجري مجرى الاعتضاد أي التقوية لثبوت أصله، فربما أوردوا أحاديث ضعاف يذكرون ضعفها وربما أوردوا ما لا يستدل به على الاستقلال وإنما يستدل به على التبع، كحكايات القصص والمنامات وأحوال الحيوانات، فلا يعابون بذلك، لأن إيرادها عنده هي على وجه الاعتضاد لا على وجه الاعتماد، ومن قواعد الفقهاء: يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً، فهذه الأدلة التي قد تنزل درجتها عن الاعتماد والبناء عليها أصلاً سوغ ذلك كونها واردة في مقام مسلم به بثبوتها بأدلة صحيحة.

ويعلم بهذا أن إيراد بعض الأئمة المصنفين في الاعتقاد الأحاديث الضعيفة في تأليفهم، ك«كتاب التوحيد» لابن خزيمة و«الشرعية» للأجري و«الإبانة» لابن بطة لا يعاب، لأنهم لم يبنوا عقائدهم على الأحاديث الضعيفة، وإنما كان بناء العقائد التي يذكرونها عن أهل السنة هو على الأحاديث الصحيحة، ثم يذكر ما بعدها تبعاً على وجه ذكر جميع ما في الباب.

وكان مما ذكره رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في تلك الأحاديث قوله في أحدها: رواه البزار بسند رجاله موثقون، وهذه الصيغة وهي قولهم: رجاله موثقون، تنزل عن رتبة قولهم: رجاله ثقات، لأنه إذا قيل: رجاله ثقات، قطع

بأن هؤلاء الرواة جميعاً ثقات، وأما إذا قيل بأن رجاله موثقون، ففيه إعلام بأن في بعضهم كلاماً، لكن ذلك الكلام من الجرح لم يوجب اطراحه، بل ألحق بمن يقبل حديثه، فيقال فيه: موثق ولا يقال فيه ثقة، لأنه قد جرى فيه خلاف بين جرح ومعدل، أشار إلى ذلك المعلمي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «التنكيل»، ويقع هذا كثيراً في كلام العلامة الهيثمي في «مجمع الزوائد» وغيره من كتبه المجردة في زوائد الحديث.

وأما الدليل الثالث فهو الإجماع على فضل الصحابة وعدالتهم، فأهل السنة متفقون على ذلك، ونقل الإجماع جم غفير من قدماء الأوائل المصنفين في عقائد أهل السنة كالآجري وابن بطة، وقوم من المتأخرين كأبي العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وغيره من أهل العلم.

وقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في آخر هذا الفصل: **(بركة رؤيته من لولاه لم تكن الدنيا والآخرة)**، يعني النبي ﷺ، ولم يثبت مدح النبي ﷺ بذلك، فما يذكر في هذا الباب لا أصل له، والله ﷻ خلق الدنيا والآخرة وقسم العباد إلى أبرار وفجار، وجعل الجنة والنار وشرع سيوف الجهاد لعبادته وتوحيده ﷻ.



### الفصل الثالث

#### في الدليل العقلي على ما لا يليق منهي عنه

لما ثبت أن الصحابة مثل القمر في توسطهم في تبليغ نور الإيمان إلينا، وثبت أنهم بلغوا إلينا القرآن وحديثه ﷺ تعيّن أن الكلام فيهم بما لا يليق طعن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإتهامهم يرجع وباله على المتهم لا على غيره، فلذلك قال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللهُ: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة، انتهى كلامه.

وكل أحد يعرف أن كل الملل والنحل يعظمون أصحاب أنبيائهم ويستنكفون عن ذكر أقل شيء يؤذيهم، فإنهم يعرفون أن أذاهم أذى من هم أصحابه، حتى إن الناس يعظمون أصحاب قوادهم وعظماهم فضلاً عن أصحاب أنبيائهم فما ظنك بأصحاب حبيب رب العالمين وأفضل خلقه، فأذاهم أذى الله كما ورد في الحديث.

ولو سلمنا ما ليس بممكن وهو أن بعضهم مستحقون الطعن، فالكف عن ذلك أحسن، لأن الخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيه، ورضي الله عن الإمام الغزالي حيث قال: لو سكت الناس عن لعن إبليس وأبي لهب وأبي جهل وذكرهم بالسب طول عمره لم يضره السكوت، ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو بريء عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك، بل أكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به، انتهى كلامه.

قالوا: ولا يجوز اللعن ليزيد الوليد والحجاج، وقد علم من أفعالهم ما يستحقون به ذلك لنهي النبي ﷺ عن لعن المصلين وأهل القبلة.

قال في «بدء الأمامي»: ولم يلعن يزيداً بعد موت سوى المكثار في الإغرار غالي.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى في الفصل الثالث الدليل العقلي على أن ذكرهم بما لا يليق منهي عنه، وجماع ما ذكره من الوجوه ثلاثة:

أولها أن الطعن فيهم وذكرهم بما لا يليق يؤول إلى الطعن في الدين الذي نقلوه إلينا، فيكون عيباً له، وغمطاً لأحكامه، وذلك محال، للدلائل المتكاثرة على صحة دين الإسلام.

والثاني: أن ذكرهم بما لا يليق أذى للنبي ﷺ وانتقاص له، فإذا كان أصحابه يُذكرون بما لا يليق كان قولاً فاسداً يقتضي أن الذين صحبوه لم يكونوا أخياراً.

والثالث: أن الخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيه، فكيف إذا كان المسلم ممن شهد القرآن والسنة بفضله وعدالته.

وما نقله عن الغزالي في قوله في كتاب «الاقتصاد»: لو سكت الناس عن لعن إبليس وأبي لهب وأبي جهل وذكرهم بالسب طول عمره لم يضره السكوت، يعني مع اعتقاد استحقاتهم ذلك، لا اعتقاد أنهم لا يستحقون فيمسك عنهم، فإن ذلك كفر لما فيه من التكذيب بالقرآن والسنة، فمن يعتقد أن إبليس لا يستحق السب وأن أبا لهب لا يستحق السب وأن أبا جهل لا يستحق السب هذا مكذب بالقرآن والسنة مما ورد وثبت فيهم، لكن معناه لو سكت عن ذلك مع اعتقاد استحقاتهم إياه، فلم يجز لسانه به لعدم الحاجة إليه.

## الفصل الرابع

### في الدليل النقلي على أن ذكرهم بما لا يليق منه عن

منه قوله ﷺ فيما رواه الترمذي وابن حبان في «صحيحه»: «الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه».

قوله: «الله الله»، أي اتقوا الله في حق أصحابي.

قوله: «غرضاً»، أي لا تتخذوهم هدفاً ترمونهم بقبيح الكلام كما يرمى الهدف بالسهم.

قوله: «يوشك أن يأخذه»، أي أخذه غضبان منتقم، وفي فهم هذا الحديث إشكال ليس هذا محل

بسطه وتفسيره.

ومن حديث البخاري رحمه الله: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، المد والنصيف مكيالان، وقد يجيء النصيف بمعنى النصف فالضمير للمد، وفي هذا الحديث أيضاً إشكال مشار إليه، وقد كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم به ﷺ قليلاً مقررًا عند الخلفاء الراشدين وغيرهم.

عن نبيح العنزي قال: كنا عند أبي سعيد الخدري رحمه الله وهو متكأ فذكرنا علياً ومعاوية فاستوى أبو سعيد الخدري جالساً ثم قال: كنا نزل رفاقاً مع رسول الله ﷺ فكننا في رفقة فيها أبو بكر فنزلنا على أهل بيته وفيها امرأة حبلى ومعنا رجل من أهل البادية فقال للمرأة الحاملة: أبشرك أن تلدي غلاماً، قالت: نعم، قال: إن أعطيتني شاة ولدي غلاماً، فأعطته فسجع لهم مسجعا ثم عمد إلى الشاة فذبحها وطبخها وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر، فلما علم بالقصة قام فتقياً كل شيء أكل، قال: ثم رأيت ذلك البدوي أتى عمر بن الخطاب رحمه الله وقد هجا الأنصار، فقال له عمر رحمه الله: لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ ما أدري ما نال فيها لكفيتكموه، ولكن له صحبة من رسول الله ﷺ، هذا حديث رجاله ثقات، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر، وقد توقف عمر عن معاتبته فضلاً عن معاقبته لكونه علم أنه لقي النبي ﷺ.

ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا الفصل الدليل النقلي على أن ذكرهم بما لا يليق منه عن، أي ما ورد في السنة النبوية والآثار السلفية من النهي عن التعرض لجناب الصحابة، وفي ذلك أحاديث كثيرة من أشهرها تصريحه ﷺ في الصحيح بالنهي عن سبهم إذ قال: «لا تسبوا أصحابي»، وهذا نهى يفيد التحريم بحسب وضعه الشرعي، فإن النهي يدل على التحريم، وفي معناه أحاديث كثيرة منها ما ذكر المصنف رحمه الله تعالى.

وقوله في الصفحة الأولى من هذا الدليل لما ذكر حديث: «الله الله في أصحابي»، وفيه ضعف، قال في آخره: (وفي فهم هذا الحديث إشكال، ليس هذا محل بسطه وتفسيره)، يعرض بما جاء فيه: «ومن آذاني فقد آذى الله»، لأن آذية الله ﷻ قد تتصور في معنى لا يصح، وإنما معنى قوله: «فقد آذى الله»، يعني ذكره بما يحرم عليه ذكره به من غير وصول الضرر إلى الله ﷻ.

## الخاتمة

ونستخرج مما تقدم من فضلهم وعدم جواز سبهم والطعن فيهم قاعدة اعتبرها مصنف العقائد الإسلامية عقيدة يتدين بها المسلمون، وهي أنه يجب على المسلم الكف عن ذكر الصحابة إلا بخير، ذكرها أكثر المصنفين، مثل الغزالي والإمام الرازي والنسفي وغيرهم، وسبهم إن كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر وإلا فبدعة وفسق، ويحمل أفعالهم على قصد الخير وإن لم يصيبوا لأنهم مجتهدون، والمجتهد يصيب ويخطئ وله أجر على كل حال، ويمكن تأويل أفعالهم كلها.  
قال في الجوهرة:

وأول التشاجر الذي ورد إن خضت فيه واجتنب داء الحسد

ولو فرضنا أن عاقلاً لم يجد لأمر من الأمور التي حصلت بينهم تأويلاً، يجب أن يقول: لعل لهم تأويلاً وعذراً لم أطلع عليه، ذكره الغزالي في «الاقتصاد».

والحروب التي حصلت بين علي ومعاوية، أو بينه وبين غيره أكثرها لم يحصل من قصدهم بل سببها الرعاع والهمج الذين أسلموا بعد رسول الله ﷺ، ولم يكن إيمانهم قوياً، يعرف ذلك من له أدنى معرفة بتاريخ تلك الحروب، ولعلي ﷺ فضل كبير لا ينكره أحد، ونستغني عن ذكر ذلك.

ومعاوية ﷺ هو صحابي ابن صحابي وقال له رسول الله ﷺ: «إن وليت فأحسن»، فقد عرف ﷺ أنه يلي أمر المسلمين ولقد أحسن في ولايته، بعقله وحلمه وبركة رؤية رسول الله ﷺ ودعائه، حيث دعا له بقوله: «اللهم اجعله هادياً مهدياً»، رواه الترمذي وقال: حديث حسن.

وأما عمرو بن العاص ﷺ فهو من كبار الصحابة، وقد ظهر من فرط حبه للنبي ﷺ شيء كثير، روي أن النبي ﷺ قال: «أسلم الناس وأمن عمرو بن العاص»، رواه الترمذي وإسناده ليس بقوي.

وأما أبو موسى الأشعري ﷺ فهو الصحابي الذي هاجر ابتغاء مرضاة الله ثلاث مرات، واستعمله رسول الله ﷺ على زيبيل وعدن وساحل اليمن، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة، والنبي ﷺ وعمر لا يستعملان إلا من هو أهل للولاية.

فهؤلاء الكبار من الصحابة لا يجوز أذاهم بشيء كما لا يجوز أذى غيرهم منهم ﷺ، ولا يعود وبال أذاهم إلا على صاحبه كما قيل:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه أشفق على الرأس لا تشفق على

وقيل:

كناطح صخرة يوماً ليقلعها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

والعاقل من لا يلقي نفسه في المهلكة، والجاهل يشتغل بما لا يعنيه.

والعقيدة الصحيحة هي أن من قال: إن علي متهم في قتل عثمان، فقد ضل وأخطأ.

ومن قال: إن معاوية قام على علي لإرضائه هو اه واللعرض الزائل، فقد ضل وأخطأ.

نعم أخطأ معاوية في اجتهاده وهذا لا يضر، وقد هلك طائفة الروافض في ذكرهم معاوية بما لا يليق، ولا نقول لعمر بن العاص أنه مكار ولا خداع لأن ذلك سب صريح، ولا يقبل أحد منا أن يقال له مكار

وإن كان في نفس الأمر مكاراً، ولا نقول: إن أبا موسى بليد، فإن قال ذلك أحد لزم من ذلك فر من سب ذلك الصحابي الجليل، القول بأن من استعمله على الناس بليد أيضاً حيث لم يفرق بين البليد وغيره وهذا من أكبر الطعن في رسول الله ﷺ، وهذا آخر الكلام بالاختصار وما أوردنا هي العقيدة الصحيحة في أصحاب رسول الله ﷺ.

يسلي القلب كالبشرى بروح ويحيي الروح كالماء الزلال

وأعوذ بالله من القول الهزل وأرجوه تعالى في الخلاص من الرجيم ثم نفسي والهوى، ومن يمل لهؤلاء قد غوى.

وأسأله تعالى ألا يحرمنا من هدايته المزيلة للعمى، وأن يختم لنا بخير أنه رحيم الرحماء.

فرغت منها لعشرين ليلة مضت من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ستة وأربعين وثلاثمائة وألف من هجرة أفضل الرسل ﷺ.

وفرغت من نسخ هذه النسخة في أوائل المحرم الحرام سنة ستة وخمسين وثلاثمائة وألف في مدينة سراي المحروسة.

وكان تأليف الرسالة في القاهرة المعزية.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم، وإلى الفقير إلى الله تعالى محمد

الخانجي البوسنوي غفر الله تعالى له ولوالديه بمنه وكرمه آمين.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تعالى عقب الفصول الأربعة خاتمة، بين فيها أنه يجب على المسلم الكف عن ذكر الصحابة إلا بخير لجليل مقامهم وعلو مرتبتهم، وأنهم معذورون فيما بدر منهم من اجتهاد.

ثم ذكر الذب بإيجاز عن ثلاثة من الصحابة الذين يتعرض لهم وهم معاوية رَحِمَهُ اللهُ وعمر بن العاص رَحِمَهُ اللهُ وأبو موسى الأشعري رَحِمَهُ اللهُ، وذكر طرفاً يسيراً من فضائلهم.

وفي كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد ذكر فضائل هؤلاء وغيرهم من الصحابة، بل أولهم وهو معاوية رَحِمَهُ اللهُ ممن أفرد قديماً وحديثاً بذكر فضائله، فالواجب على العبد أن يكف عن التعرض للصحابة وألا يذكرهم إلا بالخير جماعة وأفراداً.

ثم ختم رَحِمَهُ اللهُ تعالى بالإعلام بأن طائفة من الروافض هلكت في ذكر معاوية بما لا يليق انتصاراً بالباطل لعلي رَحِمَهُ اللهُ الذي يروونه أنه كان على الحق، والصحيح أن علياً هو الذي كان على الحق، لكن ذلك لا يوجب الغضب والطعن في معاوية رَحِمَهُ اللهُ، وكما هلك هؤلاء قديماً، فقد هلك في معاوية حديثاً أناس ممن يتعرضون في ترتيب الولاية في السياسة الشرعية، فيرون معاوية أنموذج لاستلاب الولاية من أهلها، ويطعنون فيه، ويدمونه بأنه هو الذي وضع أسس توريث الحكم في الإسلام بدون شورى بل بتعدي، وهؤلاء خاطئون مخطئون.

فأما كونهم مخطئون فإن معاوية مسبوق قبل بتوريث علي الحسن الولاية، فإن علياً بعد أن مات تولى ابنه الحسن بن علي ولاية المسلمين الذين كان أكثر الناس معه رَحِمَهُ اللهُ، فهذا ابن ورث من أبيه دون إجماع المسلمين كافة عليه، لأن أهل الشام لم يكونوا يمثلون ذلك منه.

وأما كونهم خاطئون فلأن المسلمين أجمعوا على تصحيح ولاية معاوية رضي الله عنه، كما نقل أبو العباس ابن تيمية رحمته الله تعالى الاتفاق على أن أول ملوك المسلمين وأن خيرهم هو معاوية رضي الله عنه.  
ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ولايته بخير فإن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال: «إنه تكون نبوة ورحمة ثم تكون خلافة ورحمة ثم تكون خلافة نبوة ورحمة ثم يكون ملك ورحمة»، فالملك الذي كان بعد خلافة النبوة وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه رحمة هو ملك معاوية رضي الله عنه ومن كان على طريقته من ملوك الإسلام.  
ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ثم ملك عضوض»، فهو تأخر عن رتبة معاوية رضي الله عنه، فيجب أن يعرف المرء لمعاوية رضي الله عنه قدره وأن يحفظ له مقامه وألا يتعرض بشيء له في جنبه وأن يتقي الله تعالى فيه وفي سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأن يحذر من أهل الأهواء على اختلاف أحوالهم وبواعثهم القديمة والحديثة.  
وهذا آخر التقرير على هذه الرسالة وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.  
وأذكر باختبار مسابقة المقروء بعد صلاة العشاء في كتاب «تعظيم العلم» وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.